ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Researches | Issue 9, Vol 3, Year 1 | September 2024
ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المصالح الصينية في الشرق الأوسط

إعداد: الباحثة / بتول حسين صوان

الجامعة الإسلامية في لبنان – كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم الدراسات العليا)

Email: batoulsawan3@gmail.com

https://orcid.org/0009-0005-8117-4946

إشراف: الأستاذ الدكتور / موسى ابراهيم

دكتوراه دولة في العلوم السياسية

تاريخ الاستلام: 2024/9/8	تاريخ القبول: 2024/9/13	تاريخ النشر: 2024/9/15

للاقتباس: صوان، بتول حسين،المصالح الصينية في الشرق الأوسط، إشراف أ.د. موسى ابراهيم، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثالث، العدد 9، 2024، ص–ص 1349–1372.

الملخّص

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية، حيث تُمثل إحدى أهم المناطق التي توليها الصين اهتماماً بالغاً. تشهد العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط تعاوناً استراتيجياً وثيقاً، يتجلى في مختلف المجالات مثل السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة والتكنولوجيا. من بين العوامل الرئيسية التي دفعت الصين إلى تعزيز شراكتها مع دول الشرق الأوسط يأتي تأمين الطاقة، بالإضافة إلى التاريخ الطويل من التبادل التجاري بين الجانبين. ستتناول في هذه الدراسة المصالح الاقتصادية والسياسية الصينية في الشرق الأوسط، مع التركيز على استراتيجيات الصين وسياساتها في هذه المجالات.

الكلمات المفتاحية: الصين–الشرق الأوسط– النفط– نفوذ سياسي.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 9، المجلد 3، السنة 1 | أيلول (سبتمبر) 2024 | ربيع الأول 1446
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Chinese Interests in the Middle East

Author: Batoul Hussein Sawan
Islamic University of Lebanon - Faculty of Law and Political Science (Graduate Studies Department)
Email: batoulsawan3@gmail.com
https://orcid.org/0009-0005-8117-4946

Supervised by: Professor Dr. Mousa Ibrahim

Doctorate in Political Science

Received : 8/9/2024 **Accepted :** 13/9/2024 **Published :** 15/9/2024

Cite this article as: Sawan, Batoul Hussein, Chinese Interests In the Middle East; Supervised by professor Dr. Mousa Ibrahim, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 3, issue 9, 2024, pp. 1349-1372.

Abstract

The Middle East holds considerable significance in China's foreign policy, standing out as one of the most crucial regions of focus for China. The relationship between China and Middle Eastern countries is marked by a robust strategic partnership, reflected across various domains including politics, economics, trade, culture, and technology. Key drivers behind China's deepening engagement with the Middle East include energy security and a long history of trade relations between the two sides. This study will explore China's economic and political interests in the Middle East, with a particular emphasis on its strategies and policies in these areas.

Keywords: China - Middle East - Oil - Political Influence

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدمة

تعلّق اليوم جمهورية الصين الشعبية، أهمية كبرى على الشرق الأوسط. وبالرغم من تركيز بكين في المقام الأول على الأمن الداخلي– فضلا عن استقرار محيطها المباشر ولا سيّما منطقة آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى–فهي تفكّر وتتصرّف على نحو متزايد على صعيد عالمي[1]. وتتمتع بعض مناطق العالم بأهمية أكبر من غيرها. وفي حين تغييب التراتبية الواضحة ازدادت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى.

شهد اهتمام الصين بالشرق الأوسط واعتمادها الاقتصادي عليه ازدياداً سريعاً منذ تسعينيات القرن الماضي وسيزداد على الأرجح في السنوات المقبلة. ووفقاً لأحد المحلّلين الأمنيين الدوليين في أبرز مركز أبحاث في الصين، مدرسة الحزب المركزية في بكين (Central Par–ty School in Beijing): «إن مصالح الصين على الصعيد الجغرافي السياسي والاقتصادي والطاقة والأمن في الشرق الأوسط تتوسّع باستمرار»[2]. وفي المقابل يرى بعض المراقبين أن التزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ونفوذها فيه يشهدان تراجعا. فقد ساهم انسحاب القوات الاميركية من العراق في عام 2011 وخفض عدد قواتها العسكرية في أفغانستان في ترسيخ هذه الرؤية[3].

تشمل مصالح الصين الرئيسية في الشرق الأوسط الطاقة والأمن والطموحات الجغرافية الاستراتيجية والروابط الخارجية للاستقرار الداخلي وتعزيز وضعها باعتبارها قوة عظمى.

(1) أندرو، ج نايثان (Andrew J. Nathan) وأندرو سكوبيل، الصين تبحث عن الأمن (China`s Search for Security) ، نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا (Columbia University Press) ، 2102.

(2) غاو زوغوي (Gao Zugui) تطوير العلاقات بين الصين والشرق الأوسط في إطار التغييرات الجذرية، (Development of China`s Relations with the Middle East in the Context of Profound Changes). السلام والتنمية، الرقم 4، 2014، ص 45.

(3)جوفري كيمب (Geoffrey Kemp) انظر دراسته «الشرق يتجه غرباً»: تنامي الوجود الهندي والصيني والآسيوي في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، معهد بروكينغز، 2010، ص 18.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وتتمثّل أهداف بكين الموازية في ضمان الحصول على الطاقة والموارد الأخرى وموازنة نفوذ الولايات المتحدة ولكن ليس بطريقة مباشرة وحظر الدعم المعنوي والمادي لأقلية الأوغور الصينية واكتساب اعتراف صريح وضمني من دول الشرق الأوسط بالصين باعتبارها قوة عظمى تباعا.

-**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث في تسليط الضوء على المصالح الصينية في الشرق الأوسط، والتي تتمثل في أكثر من مجال حيوي، لكنّ الدراسة تركزت على المجالين الاقتصادي والسياسي. وبالتالي تحاول الدراسة الكشف عن عناصر البراغماتية الصينية في المنطقة من خلال الحديث عن مصالحها الاقتصادية في المنطقة كمورد أساسي للطاقة ، وكذلك مصالحها السياسية لتعزيز نفوذها في مواجهة الخصم الأميركي.

-**أهداف البحث:** يهدف البحث الى التطرق الى المصالح الصينية في الشرق الأوسط، وإبراز أهم الأسباب والنقاط التي جعلت من الصين تتوجه غرباً في سياساتها الخارجية. كما يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الصينية في علاقاتها مع دول المنطقة.

-**إشكالية البحث:** تتمحور الإشكالية الأساسية للبحث حول السؤال الرئيسي التالي: ما هي المصالح الصينية في الشرق الأوسط؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع أسئلة كثيرة ومنها:

-ما هي المصالح الاقتصادية والسياسية للصين في الشرق الأوسط؟

-كيف برزت الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة في كلا المجالين؟

-**فرضيات البحث:** ومن خلال الإشكالية الأساسية يفترض البحث التالي:

- الصين تجد في الشرق الأوسط مصدرا أساسيا ومهما للطاقة التي تحتاجها في اقتصادها.

-الشرق الأوسط وخلال مراحل تاريخية مختلفة من علاقاته مع الصين يعتبر السوق الأساسي

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

للإنتاجات الصينية.

-على الصعيد السياسي تحاول الصين ان تحجز لنفسها مكانا في المنطقة، يخفف من حدّة الهيمنة الأميركية فيها.

-**المنهج المعتمد:** للإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا المنهج التاريخي، لاستعراض بعض الأحداث في العلاقات الحاصلة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط. بالإضافة الى الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للإضاءة على المصالح الصينية في المنطقة وتحليلها من خلال تقديم معطيات تم وصفها والحديث عنها ومن ثم تحليلها.

-**خطّة البحث:** دراسة المصالح الصينية في الشرق الأوسط، تمّ تقسيمها الى مبحثين. الأول تناول المصالح الاقتصادية الصينية وتم إدراجها على مطلبين، الأول بعنوان تأمين مصادر الطاقة، والثاني بعنوان النموذج الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط. أما المبحث الثاني المعنون بالمصالح السياسية فقد تم تقسيمه هو أيضا الى مبحثين، الأول بعنوان تعزيز النفوذ السياسي، والثاني بعنوان الدبلوماسية الصينية والتقدّم غرباً.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المبحث الاول: المصالح الاقتصادية الصينية

يلعب الموقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط دوراً مهماً في تزايد أهمية المنطقة لدى الصين، في ظلّ سيطرة الشرق الأوسط على أهم الممرات الملاحية والتجارية، باعتبارها محوراً أساسيا في الاستراتيجية الصينية، ورأس حربة سياستها الخارجية لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وما يمكن أن يعقب ذلك من إعادة صياغة النظام الدولي ككل، كل ذلك وغيره جعل الصين حريصة على إدراج دول المنطقة في مختلف التجمعات والآليات التي تتبناها وتقودها، وفي مقدمتها مبادرة «الحزام والطريق» التي انضمت إليها كل دول المنطقة تقريباً، وكذلك تجمع «دول بريكس» الذي انضمت إليه مؤخراً مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. ومن المتوقع أن تُضم دول أخرى بالمنطقة الى التجمع، بالإضافة الى انضمام مصر وتركيا كـ«شركاء جوار» بمنظمة شنغهاي للتعاون «SCO» ومنتدى التعاون العربي–الصيني، فضلا عن دعم دول الشرق الأوسط لمبادرات التنمية العالمية والأمن العالمية والحضارة العالمية التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينج.

في هذا المبحث سنحاول التطرق الى تأمين الصين لمصادر الطاقة من دول الشرق الأوسط في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني التجارة والاستثمار.

المطلب الأول: تأمين مصادر الطاقة

إن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسية للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز، في ظلّ تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظلّ اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظلّ السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.

منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، ازدادت اهتمامات الصين بالمنطقة لاعتبارات المصالح

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

والنفوذ، في ظلّ تزايد الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة. وعليه، عملت بكين على زيادة علاقاتها بدول المنطقة، لا سيما في المجال الاقتصادي والحصول على إمدادات البترول. فقد أدى معدّل النمو الاقتصادي للصين إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة وخاصة النفط، ففي عام 2003، كان النفط المستورد يغطي أكثر من 36% من احتياجات الصين، وارتفع الى 40% في عام 2004، مما اضطر الصين إلى أن تستورد نحو 3 ملايين برميل من النفط يومياً[1].

وباعتباره أكبر منتج للنفط في العالم، تزايدت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للنمو الاقتصادي الصيني وأصبح ضرورياً للصين لكي تؤسس وتؤمّن علاقات جيدة مع كل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، والدول العربية والدول المسلمة سواء شيعية أو سنّية. ويمكن أن تفسر المبادرات الدبلوماسية الصينية ومصالحها المتزايدة في الشرق الأوسط باحتياجاتها الطاقوية المزدهرة، والصين هي دولة معروفة بالاقتصاد الأسرع نموّاً والذي جعلها أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم[2].

تكمن مصلحة بكين الرئيسية في الشرق الأوسط في استمرار الحصول على موارد الطاقة. وأدّى النمو الاقتصادي الثابت والملفت الذي شهدته الصين منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي إلى تزايد حاجتها إلى الطاقة (وغيرها من الموارد الطبيعية). وتزداد أهمية النفط بالنسبة إلى الصين التي أصبحت مستوردة للطاقة الصافية في عام 1993. ومنذ عام 1955 أصبح الشرق الأوسط المصدر الأول للنفط المصدّر إلى الصين[3].

وتستهدف الصين أيضاً الغاز الطبيعي والسلع. وبالإضافة إلى ذلك تنشط بكين في اغتنام

(1) نان لي، **الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة**، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 142.

(2) Wang Jin, **Selective Engagement: China`s Middle East Policy After the Arab Spring, Strategic Assessment**/ volume 19/ no.02/July 2016, p105.

(3) جون، ب ألترمان (Jon B.Alterman) وجون، و. غارفر (john W. Garver) ، **المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط**، واشنطن العاصمة، مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية، 2008، ص 7.

فرص الاستثمار والسعي إلى إبرام العقود لمشاريع البنى التحتية وإتاحة أسواق جديدة للمنتجات الصينية في الشرق الأوسط. وبالفعل تتميّز مبادرة طريق الحرير الجديدة ويُشار اليها غالبا باستراتيجية حزام واحد وطريق واحد One Belt, One Road التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping رسميا في عام 2013 بشموليتها وتتضمّن على ما يبدو كافة أشكال الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في المنطقة المنوطة بحكومة جمهورية الصين الشعبية والشركات التي تملكها الدولة والشركات الخاصة ورجال الأعمال الصينيين من الأفراد.

إن الصين تعتمد على 80% من استيرادها للنفط من مضيق ملقا، لكنّه يعدّ منطقة نزاع جيوسياسي، فلا بد لها البحث عن مصادر بديلة للطاقة متنوعة عبر ممرات مختلفة. فتضمنت المبادرة عدّة خطوط وأنابيب وهي، «خط أنابيب النفط بين الصين وروسيا «، و»خط أنابيب النفط بين الصين وكازاخستان» و»خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار» و» خط أنابيب النفط بين الصين وميناء جوادر في باكستان». اما خطوط الغاز الطبيعي تتضمن «خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وروسيا» و»خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وآسيا الوسطى» و «خط أنابيب الغاز الطبيعي بين شرق وغرب الصين»[1].

المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الصيني في الشرق الاوسط

ازدادت أهمية الشرق الاوسط بالنسبة لبكين منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي في وقت ترافق فيه ارتفاع الطلب الصيني على الطاقة وتنامي الرهانات الاقتصادية مع مصالح جغرافية استراتيجية دائمة.

للصين علاقات تاريخية مهمة مع دول الشرق الأوسط بحكم القُرب الجغرافي، وحركة التجارة بين الصين ودول الإقليم، ومع الصعود الصيني حظي الإقليم بعلاقات اقتصادية وتكنولوجية وتنموية يمكن وصفها بالمثالية مع الصين. والشرق الأوسط هو ركيزة جغرافية وقيمة سوقيّة مهمة لمشروعات الربط الاقتصادي الصيني العملاقة على المستوى الدولي، وتحديداً مبادرة

(1) صلاح، علي. **مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي**، تقرير المستقبل، العدد 26، ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018، ص 6.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

«الحزام والطريق»، ومن ثم فإنّ الصين أهم شريك تجاري لدول الشرق الأوسط، وعلى أراضي دوله تمرّ المراحل الأولى من الطموح الصيني للهيمنة الاقتصادية على النظام الدولي، والتي لا شكّ يتبعها طموح الهيمنة السياسية، وحتى خلق نموذج اقتصادي صيني بديلا عن «النموذج الغربي» في المنطقة والترويج له عبر عمليات التنمية في البلدان المتعثّرة ماليا، من خلال البنك الآسيوي للتنمية، الذي أصبح ينافس البنك وصندوق النقد الدوليين اللذان تهيمن عليهما الولايات المتحدة.

-التبادل التجاري

يمثّل الشرق الأوسط أهمية اقتصادية كبيرة للصين باعتباره سوقاً تجارية كبيرة للمنتجات الصينية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط نحو 507,152 مليارات دولار اميركي في عام 2022، بنسبة زيادة 27,1% على أساس سنوي. وتتفوق نسبة نمو التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط على مثيلها بين الصين وأكبر الشركاء التجاريين الثلاثة لها، وهي :رابطة آسيان 15%، والاتحاد الأوروبي 5,6%، والولايات المتحدة 3,7%.

الشرق الأوسط لاعب متواضع في تجارة السلع الصينية الشاملة. في العقد من عام 2009 حتى عام 2018 ذهب أقلّ بقليل من 6% من صادرات الصين إلى المنطقة، وجاء حوالي 7% من واردات الصين من المنطقة. في مجمل التجارة، تعتبر الصين أهم بكثير للشرق الأوسط من العكس. خلال العقد المعني، شكّلت صادرات السلع الصينية أكثر من 11% من جميع الواردات في المنطقة، وشكلت المبيعات الى الصين ما يقرب من 10% من صادرات سلع الشرق الأوسط في جميع أنحاء العالم. على الرغم من ذلك لم تكن أي من اتفاقيات التجارة التفضيلية الخمس عشرة مع الصين مع أية دولة في المنطقة اعتبارا من آذار 2020.

تطورت علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الدول الخليجية والصين في الفترة الأخيرة، وتجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين 190 مليار دولار عام 2019، بنسبة 11% من إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لدول مجلس التعاون الخليجي. وبالنسبة إلى العلاقات السعودية الصينية، فقد شهدت تطوراً كبيراً منذ تسعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحالي. وبذلت الرياض مساعي حثيثة لتنويع قاعدة اقتصادها وربطه بالصين، وهو ما بدا واضحا في إبرام صفقات بقيمة 65 مليار دولار. أما الإمارات فقد عزّزت علاقاتها الاقتصادية مع الصين خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت بمنزلة الشريك التجاري الأكبر للصين في المنطقة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين 53 مليار دولار عام 2018 [1].

وأهم ما ميّز التبادل التجاري بين الجانبين عام 2022 تحقيق قدر من التوازن نسبياً، إذ بلغ حجم الواردات الصينية من دول الشرق الأوسط 228,9 مليار دولار أميركي بنسبة زيادة 16,4% من بينها حوالي 77,7% مليار دولار أميركي من السلع غير النفطية بزيادة 12,8% على أساس سنوي، فيما بلغت صادرات الصين إلى دول المنطقة 278,2 مليار دولار أميركي، بنسبة زيادة 37,6 % على أساس سنوي.

كذلك تولي الصين اهتماماً ملحوظاً بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط في مختلف المجالات التنموية والتكنولوجية، ومن أهمها مجالات الطاقة التقليدية والطاقة الجديدة والبنية التحتية والصناعات التحويلية والتكنولوجية والاقتصاد الرقمي والطب الحيوي والاقتصاد الأخضر. وتعتبر الاستثمارات الصينية وما تتضمنه من توطين للتكنولوجيا المختلفة، خاصة تكنولوجيا الاتصالات قاطرة بالغة الحيوية لاقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط، على اختلافها وتباين هياكلها ومستويات نموّها، والتي ترجمتها معادلة 1+2+3 المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كمحور رئيس للتعاون، ومجالي البنية التحتية، والتجارة والاستثمار كجناحين، وثلاثة مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية، والفضاء والأقمار الصناعية، والطاقات الجديدة كنقاط اختراق لتعزيز التعاون في مجال الطاقة[2].

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية: الأبعاد والمحددات**، وحدة الرصد والتحليل، 2022، ص6.

(2) الأزرق، عماد. **الصين ودبلوماسية الأزمات في الشرق الأوسط**، آفاق مستقبلية، العدد 4، كانون الأول 2024، ص 176.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

من حيث واردات الصين من السلع من الشرق الأوسط، تعدّ دول مجلس التعاون الخليجي الى حدّ بعيد المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة إلى الصين، مما يعكس إنتاج تلك المنطقة من النفط والغاز. أما فيما يتعلق بالسلع يهيمن على واردات الصين من الشرق الأوسط الوقود المعدني، وتحديدا النفط والغاز الطبيعي، وجميع أنواع الوقود المعدني والى حد ّكبير النفط الخام. شكّلت واردات الوقود ما يقرب من 77% من إجمالي الواردات من المنطقة، في المتوسط،كل عام من 2009 حتى 2018. نمت الصين التي أصبحت مستورداً صافيا للنفط، في عام 1993 باتت بشكل مضطّرد أكثر اعتماداً على موارد الطاقة في الشرق الأوسط.

تهيمن المواد المصنّعة على الصادرات الصينية الى الشرق الأوسط، وشكّلت ما يقرب من 91% من إجمالي الصادرات، في المتوسط خلال السنوات من 2009 الى 2018. من بين الأنواع المختلفة من المواد المصنّعة، شكّلت الآلات ومعدّات النقل أكبر فئة، بمعدّل 38% من إجمالي الصادرات. كما صدّرت الصين أيضاً مواد كيميائية ومنتجات ذات صلة، لكنها شكّلت في المعدّل 6,2 % فقط من صادرات الصين الى المنطقة خلال تلك السنوات[1].

-مبادرة الحزام والطريق

تعدّ هذه المبادرة مشروعاً استراتيجياً شاملاً طويل الأجل، يهدف الى ربط الصين بجنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا من خلال طريقين رئيسيين، هما «حزام طريق الحرير الاقتصادي البرّي» و»طريق الحرير البحري»[2].

فالحزام، يُقصد به «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البرّي»، أي بناء شبكة شاملة متفرعة عن طريق الحرير الأساس الذي يبدأ من الصين ومن ثم ربطها مع وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط. أما فيما يخصّ الطريق، ويُقصد به «طريق الحرير البحري

(1) **مفترق طرق المنافسة بين الصين وروسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، مؤسسة راند، ترجمة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد السابع والعشرون، نيسان 2022، ص 48.

(2) راشد، باسم. **تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الاوسط**، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية.
http//:ww.academia.edu38258566/

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

للقرن الحادي والعشرين»، أي بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا عبر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض بطريق واحد وصولا إلى السواحل الافريقي، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك[1].

مرّت المبادرة في عدّة مراحل، قبل طرحها وإعلانها بشكل رسمي، وتمّ تحديد الدول المشاركة والمسارات والممرات التي تقوم عليها. إذ وقّعت الصين اتفاقيات مع 126 دولة و29 منظمة، حول التعاون في إطار الحزام والطريق. وتتكون هذه المبادرة من ثلاثة خطوط برية وبحرية، فضلا عن خطوط لأنابيب الطاقة وخطّ أضافته هو طريق الحرير الرقمي والخط الجوّي[2].

على الصعيد الاقتصادي فإن الدافع الأكبر وراء طرح المبادرة هو تقليل الحواجز المادية والتنظيمية أمام التجارة، إلى جانب استراتيجية التنمية الاقتصادية، فضلا عن دوافع اقتصادية أخرى وتتمثل بـ:

-الاستفادة من نمو التجارة العالمية المتوقعة: تحاول الصين من ذلك الاستفادة من النمو الاقتصادي الحاصل لتصريف بضاعتها، فضلا عن الزيادة المتوقعة لحجم الطبقة الوسطى لمناطق العالم لا سيما مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط.

-تعزيز مكانة اليوان الصيني عالميا: وجعلها عملة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، خاصة بعد انضمام عملتها الى «سلة حقوق السحب الخاص» التابعة لصندوق النقد الدولي الى جانب العملات الأربع المدرجة (الدولار الأميركي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الاسترليني)، فضلا عن استخدام عملتها في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع دول الأعضاء في المبادرة[3].

-تنمية الأقاليم الغربية: فالمناطق الغربية والوسط لم تستفد من الطفرة الاقتصادية في الصين

(1) مصخور، باهر مردان. **استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين.. بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية أنموذجاً**، دراسات دولية، العدد 67، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2016، ص 191.

(2) الموسوي، واثق علي. **مبادرة الحزام والطريق بين المفهوم والسياسة**، الجزء الاول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 35-34.

(3) صلاح، علي. **مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي**،مصدر سابق، ص 3.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لمدة 20 عاما بقدر المناطق الشرقية[1]، لذلك طرحت المبادرة لتحقيق تنمية متوازنة لكافة البلاد، لأن التنمية غير المتوازية قد تسبب إثارة صراعات بين البلاد لتضارب المصالح، فتمّ طرح المبادرة لتنمية المناطق الغربية، لدفع عجلة النمو الى الأمام، وربط استراتيجية الحزام والطريق مع استراتيجية التطور الوطني.

-تداول الأموال من خلال تعميق التعاون المالي: وذلك لبناء منظومة من الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل، وتقديم مؤسسات مالية كبديل لنظام «بريتون وودز» فإن الصين تهدف لبناء عولمة جديدة تكون هي المركز، ومن الأمثلة بناء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية في دعم استراتيجية الحزام والطريق الى جانب بنك التنمية لدول بريكس، وصندوق طريق الحرير، وسعيها لإنشاء هيئة لمنظمة شنغهاي للتعاون[2].

-السعي وراء النفط: لا سيما أنها تعدّ ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأميركية ومن المتوقع أن تصبح الأولى في الاستهلاك عام 2030، ووصل الاستهلاك النفطي لعام 2013 الى 10.399 مليون برميل يوميا ثم ارتفع الى 11.490 مليون برميل يوميا وارتفع في عام 2015 ارتفع الى 12.321 مليون برميل يوميا لعام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب حسب سيناريوهات الطلب على الطاقة التي تعتمدها وكالة الطاقة الدولية في عام 2025 الى 13.9 مليون برميل يوميا و14.7 مليون برميل يوميا لعام 2030 والى 15.1 مليون برميل يوميا لعام 2035[3].

-تقليص مدّة نقل البضائع: وذلك من خلال الممرات والبنى التحتية التي ستنشأ من المبادرة، فإنه سيتم تقليص مدة نقل البضائع من الصين الى الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تنقل البضائع عن طريق البحر بين الصين وهولندا يتطلب شهرا على الأقلّ، وكان يستلزم ثلاثة

(1) الظريف، رشا. طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2017، ص 117.

(2) الخطيب، أحمد حسين. **الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي**، مجلة جيل، العدد 24، لبنان، مركز جيل للبحث العلمي، 2019، ص 117.

(3) الخطيب، احمد حسين. المصدر نفسه. ص116.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

أسابيع عن طريق سكك الحديد، وخمسة عشر يوما عن طريق الشاحنات. فمن خلال إنشاء خطّ سكك جديدة مباشرة تربط أقاليم الشرقية للصين ببولونيا وألمانيا سيصبح نقل البضائع يستغرق 16 يوما أقل من الطريق البحري، كما أن الطريق القطبي سوف يختصر الرحلات إلى أوروبا بعشرين يوما مقارنة بالطريق القديم الذي يعبر من قناة السويس[1].

-الخوف من زيادة الإنتاج المحلّي الإجمالي: الذي وصل الى حدّ التشبع من ان يؤدي الى اختلالات تشبه التي حدثت في اليابان خلال ازدهارها في ثمانينيات القرن العشرين، أو تأخير الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي عن الناتج المحلي الإجمالي الرسمي مع خفض الطلب ثم الأسعار على السلع الصينية، فتصبح البضائع غير قادرة على دعم نفسها فتودي الى تضخم الديون المعدومة والركود (حال اليابان)، أو الانهيار الاقتصادي المباشر. فمن خلال المبادرة ستقوم الحكومة بكسب الوقت لصناعاتها، فضلا عن تحسين الظروف الاقتصادية المحلية بحيث يسمح للأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق بشراء السلع الاستهلاكية المنتجة من الصين، أي من خلال بناء الاستهلاك الداخلي.

تعدّ مبادرة الحزام والطريق، رؤية مستقبلية صينية تسعى من خلالها بكين الى تعزيز مكانتها دوليا، من خلال ربط اقتصادها بالاقتصاد الدولي عبر مسارات وممرات قامت بتنسيقها وتحديدها مع دول ومنظمات دولية. هذه المبادرة وبالرغم من أنها تعود بمكاسب اقتصادية مشتركة، و تعزّز أمن الصين البحري ونفوذها، إلا أنها تحمل في مضامينها أيضا مخاوف سياسية لبعض الدول المشاركة خاصة دول الجوار الإقليمي للصين. وهذا ما يستوجب على الصين ان تسعى من خلال آليات الحوار والتبادل المتاحة أن تبني جسور الثقة بين الدول المتنافسة والخصوم المشاركة في المبادرة..

(1) بن قانه، شناز. **الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، مبادرة الحزام والطريق الصينية،** إسلام عيادي (رئيس اللجنة العلمية)، **في مجموعة مؤلفين، مشروع القرن الاقتصادي في العالم**،ص 110.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الثاني: المصالح السياسية الصينية

منذ منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أصبحت الصين قوة خارجية ذات أهمية متزايدة ومؤثرة في الشرق الأوسط. وهذا يعكس قوة الصين المتنامية، المدعومة برؤيتها الاقتصادية، والرغبة الناتجة في توسيع هذه القوة على الصعيد العالمي.

أشار المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012 إلى أن الصين ستتبنّى المزيد من «الأفق العالمي» في سياستها الخارجية. ويتفق العلماء الصينيون بشكل عام على ان مشاركة بلادهم في الشرق الأوسط دخلت مرحلة جديدة في أعقاب أحداث الربيع العربي عام 2011. لقد خلق الربيع العربي تحدّيات حيث هدّدت الاضطرابات في المنطقة المصالح الاقتصادية الصينية، بما في ذلك اعتمادها على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وسعت بكين إلى الامتناع عن التورّط سياسياً[1].

من خلال الحديث عن المصالح السياسية للصين في الشرق الأوسط تبرز أمامنا نقطتان حاولت الصين تحقيقهما، وسنتطرق لهما عبر مطلبين، الأول تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة في ظلّ النفوذ الأميركي المهيمن في المنطقة، والثاني دبلوماسية الصين الحيادية تجاه قضايا المنطقة وتبنيها سياسة التقدم غرباً في سياستها الخارجية.

المطلب الأول: تعزيز النفوذ السياسي

على مدى سنوات طوال كان يُنظر للصين باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة، وكان كثيرا ما يُؤخذ عليها غياب دور سياسي فاعل لها على الساحة الدولية، وقد بدأت السياسة الخارجية للصين في التغيير التدريجي بدءًا من المؤتمر الوطني الـ20 للحزب الشيوعي الصيني، وبدأت الدبلوماسية الصينية تتفاعل بإيجابية مع عدد من القضايا، خاصة تلك التي كانت تعدّ حكراً

(1) Becca Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Brian G. Carlson, Yvonne K. Crane," **Crossroads of Competition China, Russia, and the United States in the Middle East",** RAND Corporation,2022.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

على الولايات المتحدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي حين يعتبر الاقتصاد والطاقة من الأجزاء الأساسية لمصالح الصين في الشرق الأوسط، وهذا لا يعني أن سياسة الصين في الشرق الأوسط تتمحور بالكامل حول الاقتصاد. تتشكل العلاقات الاقتصادية بشكل طبيعي، والهيئة الرئيسية هي المؤسسة، والطريق هو آلية السوق، وتلعب الحكومة دورًا داعمًا وتوجيهيًا فقط. على العكس من ذلك، فإن العلاقات السياسية تقودها وتنفذها الحكومة مباشرة، ويتطلب السعي وراء مصالح السياسة الدولية الدورية تعاونًا وثيقًا بين الحكومات. هذا النموذج ليس فقط استمرارًا للتراث التاريخي لسياسة الصين في الشرق الأوسط، ولكنه أيضًا مظهر من مظاهر آلية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين، وهو أيضًا النتيجة الحتمية لافتقار الصين إلى المشاركة العميقة في شؤون الشرق الأوسط[1].

عام 2011 أصدرت الصين كتاباً أبيض بعنوان التنمية السلمية للصين لتحدّد بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد:» الصين حازمة في دعم مصالحها الجوهرية التي تشمل ما يلي: سيادة الدولة، الأمن القومي، سلامة أراضيها وإعادة الوحدة الوطنية، النظام السياسي في الصين الذي تأسس حسب الدستور والاستقرار الاجتماعي الشامل، والضمانات الأساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة»[2].

منذ ذلك التاريخ، بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزماً، وخصوصا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من ان الصين ليس لديها استراتيجية واضحة للشرق الأوسط، فقد سعت الى المشاركة الاقتصادية للبقاء على علاقة جيدة مع جميع دول المنطقة مع التزام الحذر بشأن تعميق مشاركتها في الشؤون الدبلوماسية والأمنية الاقليمية.

في ظلّ الوضع الراهن وتزايد الشكوك حيال الموقف الأميركي، اتجهت دول الإقليم نحو القوّتين

(1) **سياسة الصين في الشرق الاوسط الخيال والحقيقة**، جامعة فودان والمعهد العالمي لأبحاث الحوكمة، تحليل الشؤون الجارية والعلاقات الوطنية، 30 تموز 2021. ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير. ص 31.

(2) «Full Text: **China's Peaceful Development**, » Xinhua (6 September 2011), http://news.xinhuanet.com/english2010/china/201109/06/c_131102329.htm.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

العالميتين الأخريين، روسيا والصين. بتفعيل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وإرساء قواعد الشراكة في مجالات متفرّقة. روسيا بطموحات إعادة قوّتها العالمية، وبتواجدها العسكري في سوريا وليبيا، فضلاً عن ترابط اقتصادها مع دول مثل مصر والجزائر والسعودية (عبر منظومة أوبك بلس)، نجحت في ترميم علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة، وإبراز ذاتها كوسيط محايد في نزاعات الإقليم[1].

في الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة شرقاً في تجديد علاقاتها الاستراتيجية، اتجهت بكين غربا باتجاه دول الشرق وما جاورها، من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج بالاضافة الى إيران والكيان الاسرائيلي.

ينعكس تأثير الصين على الشرق الأوسط بشكل أساسي في المجالات الاقتصادية والسياسية. مبيعات الأسلحة، والتدريبات العسكرية، والدبلوماسية العسكرية متفرقة وليس لها أهمية استراتيجية رئيسية الصين. عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة من بين الأعضاء الدائمين التي ليس لها قوات في الشرق الأوسط.

لا يوجد إجماع حول ما إذا كانت الصين لديها سياسة واضحة ومستقرة نسبيًا في الشرق الأوسط. إذا نظرنا إلى الوراء في تطور سياسة الصين في الشرق الأوسط في الأربعين عامًا الماضية، فإن الصين لديها أهداف سياسية تدريجية واضحة ومسارات سياسية واضحة في الشرق الأوسط. وتستند هذه السياسات إلى احتياجات الصين السياسية والاقتصادية والأمنية، وليس لديها مفهوم التأثير على الشرق الأوسط أو تشكيله، ولا توجد استراتيجية شاملة تتجاوز مجالات محددة أو قطاعات محددة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الصينية والتقدّم غرباً

كانت الصين حذرة ومحترسة تخشى التورّط في نزاعات الشرق الأوسط أو التقرّب كثيراً

(1) Wojciech Michnik**, Great Power rivalry in the Middle East**, Real Institute Elcano, 18 Jan, 2021, https://bit.ly/3mXSZ2G.

ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

من أي بلد في المنطقة. ولقد رفضت الصين تقديم سياسة أو استراتيجية مفصّلة وعلنية للشرق الأوسط خوفاً من إغضاب دولة او أكثر في المنطقة. ولا تملك الصين استراتيجية واضحة للشرق الأوسط بل تدرج علناً نهجها تجاه المنطقة ضمن فكرة «التقدم غربا» الأوسع نطاقاً في محاولة لإعادة موازنة مركز جاذبيتها وأمنها القومي المنحرف. وتشكّل هذه الجهود بشكل أساسي امتداداً لنهج بكين تجاه آسيا الوسطى الذي يركّز على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية، وتحديداً علاقات التجارة وتحسين النقل. ومن خلال استخدام تلميحات مباشرة الى طرق التجارة البريّة التي تعود الى قرون غابرة، والتي تعرف بطريق الحرير، عزّز القادة الصينيون رؤية تنمية اقتصادية مشتركة وفائدة متبادلة عبر البرّ والبحر. ويشير الاستخدام المتكرر لعبارة الشرق الأوسط الكبير بوضوح الى هذا المخطط. ولا تشير العبارة الى الشرق الأوسط وحده بل الى آسيا الوسطى والجنوبية أيضاً[1].

علاوة على المنفعة الاقتصادية، فإن العلاقات مع الدول العربية والإسلامية توفر للصين «أماناً دبلوماسياً»، فوثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية تشير إلى تقديم «الدول العربية دعماً قوياً للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها»[2]. وقد دافعت الدول العربية عن قمع الصين لمواطنيها من المسلمين الإيغور في إقليم شينجانغ، كما أيدت جامعة الدول العربية مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي[3] ،وضاعفت الصين أيضاً جهودها لصوغ الخطاب الإعلامي والسياسي العربيين كي يكونا ودودين تجاهها من خلال «دائرة عمل الجبهة المتحدة» التي تقوم بحملات تأثير في الرأي العام شبيهة بـ «الهاسباراه» الإسرائيلية.

وتعمل الصين أيضا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، فمنذ إقامة علاقات

(1) ليو زونغمين (Liu Zhongmin)، **اختبار الوضع في الشرق الأوسط، تشهد علاقات الصين الخارجية تغييراً مضطرباً**، شؤون العالم، الرقم 5، 2013، ص 48.

(2) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، شبكة شينخوا، 13 / 1 / 2016.

(3) Wang Wen and Chen Xiaochen, "Who Supports China in the South China Sea and Why", *The Diplomat*, 27 July 2016.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

دبلوماسية كاملة معها في سنة 1992، قدمت الصين لإسرائيل ما لا يمكن أن تحصل عليه هذه الأخيرة من استثمارات في البنى التحتية وفي مجال الأبحاث والتطوير من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من محدودية تلك العلاقة، فإنها باتت إسفيناً بين إسرائيل والولايات المتحدة التي تحاجج بأن الاستثمارات الصينية في ميناءَي أسدود وحيفا قد تضر بعمليات البحرية الأميركية التي تستخدم الميناءَين بانتظام. ونتيجة الضغط الأميركي، أعلنت الحكومة الإسرائيلية إنشاءها هيئة رقابة جديدة لمتابعة الاستثمارات الصينية من أجل «إيجاد التوازن الملائم بين ضرورة تشجيع الاستثمارات في إسرائيل وضمان استمرار الازدهار الاقتصادي من جهة، واعتبارات الأمن القومي من جهة أُخرى» [1] .

في سياق موازٍ، الانفتاح على الصين كان دافعه– فضلا عن الإشارات الأميركية المضطربة– مبادئ «عدم التدخل» وامتثال «الحياد» كأسس يتبناها الجانب الصيني في سياسته الخارجية. فالصين لم تتخذ موقفا متحيّزاً في التنافس الإقليمي الشرس بين السعودية وإيران، كما أنها لم تحِد عن موقف الحياد تجاه المعضلة الفلسطينية–الاسرائيلية. وفي المقابل، فإن مبادرتها الموسومة بـ»الحزام والطريق» ترغّب دول الإقليم في إقامة الشراكات مع الصين، والدخول في حيّز النطاقات المستفيدة من مكاسب هذا التمدّد الاقتصادي.

لعبت الدبلوماسية الصينية دوراً مهماً وبارزاً في نزع فتيل الأزمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونجحت بكين في مساعدة الدولتين على استعادة علاقاتهما الدبلوماسية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من خلال استغلال الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المختلفة، وقد شكلت هذه الخطوة ضربة للنفوذ الأميركي في المنطقة، وللمساعي الأميركية لتشكيل ناتو عربي لمواجهة إيران.

في السنوات العشرين الماضية، ازداد حماس الصين للمشاركة في شؤون الشرق الأوسط بشكل ملحوظ، وقدمت «حلولاً صينية» لكل قضية ساخنة تقريبًا. في عام 2002، عينت الصين

(1) "Israel to review security aspects of foreign investment", Associated Press, 30 October 2019

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مبعوثًا خاصًا لقضية الشرق الأوسط، ويمكن سماع صوت الصين في قضايا فلسطين وإسرائيل، والقضية النووية الإيرانية، وقضية دارفور في السودان. في عام 2004، تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي، والذي أصبح «بطاقة عمل» للتعاون الجماعي بين الصين والدول العربية. في عام 2013، طرحت الصين «اقتراحًا من أربع نقاط» لحل القضية الفلسطينية. وفي عام 2014، اقترحت «مبادرة سلام من خمس نقاط» لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي عام 2015، اقترحت «ثلاث نقاط مبدأ أساسي «لحل القضية الليبية. عينت الصين مبعوثًا خاصًا للشأن السوري في عام 2016، وقدمت على التوالي أفكارًا وإجراءات مثل «ستة مقترحات» و»أربعة مقترحات» و»خمس مثابرات» و»أربع خطوات». في 24 مارس 2021، خلال زيارة وانغ يي للشرق الأوسط، طرح «مبادرة من خمس نقاط» لتحويل الشرق الأوسط من الفوضى إلى الحكم.

على الرغم من أن هذه المبادرات والمبادئ لم يكن لها أي تأثير حقيقي حتى الآن، إلا أنها أظهرت أن الصين لديها تفكير وممارسة مختلفين تمامًا عن القوى الغربية. وقد ساهمت في القضايا الإنسانية بالحكمة الصينية والحلول الصينية في مجلس الأمن الدولي أكثر من ذي قبل معارضةً تدخل القوى الأجنبية في شؤون الشرق الأوسط. من عام 1971 إلى عام 2011، صوتت الصين بحق النقض (الفيتو) 14 مرة في مجلس الأمن، ومنذ عام 2011، استخدمت الصين ما مجموعه 9 حق النقض، 8 منها تتعلق بالقضية السورية. فيتو الصين بشكل أساسي لمنع التدخل الغربي في سوريا، تقديم صورة لدولة كبرى مختلفة تمامًا عن صورة الولايات المتحدة[1].

(1) **سياسة الصين في الشرق الاوسط الخيال والحقيقة**، مصدر سابق، ص 13.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

بموجب موقعه الجيو–استراتيجي وما يذخر به من موارد للطاقة، يحظى الشرق الأوسط باهتمام كبير لدى القوى الدولية كافة، على اختلاف رؤاها وأيديولوجياتها السياسية. وإن تحسّب الخبراء لتشكّل قطبي جديد يغيّر البنية الدولية بصعود الصين كقوة اقتصادية عملاقة، فإقليم الشرق الأوسط سيكون إحدى المناطق المتأثرة بالتطورات المصاحبة، سلبية كانت أم إيجابية، لتحوّل القطبية الدولية من أحادية الى قطبية ثنائية أو متعدّدة.

المصالح السياسية والاقتصادية للصين تزايدت في المنطقة بشكل كبير، الأمر الذي عزّز من انخراطها فيه. بالاضافة الى ذلك فإن التحديات الداخلية للصين والسعي لإعادة التوازن الاقتصادي دفعها للمشاركة بشكل أكبر مع المنطقة، الأمر الذي فرض على بكين الانخراط بشكل أوسع مع قضايا المنطقة اقتصاديا ودبلوماسيا وعسكريا وثقافيا.

النتائج

مما تقدم في هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

–تجمع الصين بمنطقة الشرق الأوسط علاقات تاريخية من التبادل التجاري والاستثمارات في قطاعات اقتصادية وتجارية شتى.

–الحاجة الصينية لمصادر الطاقة جعلتها تبني علاقات وطيدة مع دول في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها تتقدم بمبادرة «حزام واحد وطريق واحد».

–بالرغم من النفوذ الاميركي في المنطقة، إلا ان للسياسة الصينية مكان يتبدى عند الأزمات، فيكون التدخل الصيني حياديا تجاه قضايا المنطقة الحساسة.

–لا تسعى الصين الى منافسة الوجود الاميركي في المنطقة، لكنها تسعى لحجز مكان فيها.

التوصيات

أبرز التوصيات التي يمكن ان نقدّمها هي التالي:

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

-غالبا ما تعبّر الصين عن انها تسعى لإرساء السلام من خلال تنفيذ القرارات الدولية واحترام مبادئ الأمم المتحدة، وعليه، فإن الوجود الصيني في مجلس الأمن، من خلال الفيتو يجب أن يكون مؤثراً وفاعلاً بمواجهة القرارات الاميركية تجاه دول الشرق الاوسط واستخدام القوة العسكرية فيها.

- يمكن للاستثمار الصيني في دول المنطقة أن يعزّز تنميتها وتطوير البنى التحتية فيها.

- الحضور الصيني في الشرق الأوسط يمكن ان يخفف من حجم الهيمنة الأميركية في المنطقة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لائحة المصادر والمراجع

المصادر العربية

- أندرو، ج نايثان (Andrew J. Nathan) وأندرو سكوبيل، الصين تبحث عن الامن (Chi-na`s Search for Security) ، نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا (Columbia Univer-sity Press), 2102.

- بن قانه، شناز. الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، مبادرة الحزام والطريق الصينية، إسلام عيادي (رئيس اللجنة العلمية)، في مجموعة مؤلفين، مشروع القرن الاقتصادي في العالم.

- الخطيب، أحمد حسين. الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل، العدد 24، لبنان، مركز جيل للبحث العلمي، 2019.

- الأزرق، عماد. الصين ودبلوماسية الأزمات في الشرق الأوسط، آفاق مستقبلية، العدد 4، كانون الأول 2024.

- جوفري كيمب (Geoffrey Kemp) «الشرق يتجه غرباً»: تنامي الوجود الهندي والصيني والآسيوي في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، معهد بروكينغز، 2010.

- جون، ب ألترمان (Jon B.Alterman) وجون، و. غارفر (john W. Garver) ، المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2008.

- صلاح، علي. مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل، العدد 26، ابو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018.

- الظريف، رشا. طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، 2017،

- راشد، باسم. تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الاوسط، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية .

- الموسوي، واثق علي. مبادرة الحزام والطريق بين المفهوم والسياسة، الجزء الاول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

- غاو زوغوي (Gao Zugui) تطوير العلاقات بين الصين والشرق الأوسط في إطار التغييرات الجذرية، السلام والتنمية، الرقم 4، 2014.

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

– مصخور، باهر مردان. استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين.. بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية أنموذجاً، دراسات دولية، العدد 67، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2016.

– مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية: الأبعاد والمحددات**، وحدة الرصد والتحليل، 2022.

– نان لي، الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

– **سياسة الصين في الشرق الأوسط الخيال والحقيقة**، جامعة فودان والمعهد العالمي لأبحاث الحوكمة، تحليل الشؤون الجارية والعلاقات الوطنية، 30 تموز 2021. ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

–وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، شبكة شينخوا، 13 / 1 / 2016.

المصادر الاجنبية

-Becca Wasser, Howard J. Shatz, John J. Drennan, Andrew Scobell, Brian G. Carlson, Yvonne K. Crane," Crossroads of Competition China, Russia, and the United States in the Middle East", RAND Corporation,2022.

-"Israel to review security aspects of foreign investment", Associated Press, 30 October 2019.

- Wang Jin, Selective Engagement: China`s Middle East Policy After the Arab Spring, Strategic Assessment/ volume 19/ no.02/July 2016, p105.

- Wang Wen and Chen Xiaochen, "Who Supports China in the South China Sea and Why", The Diplomat, 27 July 2016.

-Wojciech Michnik, Great Power rivalry in the Middle East, Real Institute Elcano, 18 Jan, 2021, https://bit.ly/3mXSZ2G.

- «Full Text: China's Peaceful Development, » Xinhua (6 September 2011), http://news.xinhuanet.com/english2010/china/201109/06/c_131102329.htm